من اعتراضات نحاة الأندلس على آراء جار الله الزمخشري النحوية في بعض تراكيب ألفاظ القرآن الكريم

د. محمود سالم الذيب ـ كلية الأداب والتربية صبراتة ـ جامعة صبراته

تقديم:

لا شك في أن ظاهرة الاعتراضات النحوية قد لقيت اهتمامًا كبيراً من النحويين قديمًا وحديثًا، فمنذ ظهر علم النحو قديما، ووضعت قواعده، وضوابطه، وجدنا كثرة وجوه الرد والاعتراض بين علمائه، وعدم قبول كل ما وضع من قواعد وضوابط في علم النحو، ولعل بدايته عرفت منذ القرن الثاني للهجرة، فقد ردَّ سيبويه على شيخه الخليل في مسائل عدة، رأي أن أستاذه الخليل جانبه الصواب فيها، كما ردَّ نحويون آخرون على سيبويه نفسه آراءه أيضاً منهم الكسائي إمام أهل الكوفة في المسألة الزنبورية، والمبرد في مسائل عديدة في كتابه المقتضب، حتى ألف ابن ولاد كتابه (الانتصار) ردًا على المبرد وانتصاراً لسيبويه، كما ألف ابن مضاء القرطبي كتاباً في الردِ على عامة النحويين أسماه كتاب(الرد على النحاة)، وألف كذلك علي بن يوسف الأنباري كتابا ذكر فيه اعتراضات أبي حيان لابن مالك والرد عليه وسماه (الرد على أبي حيان في تعصباته على ابن مالك)[1].

وقد اهتم بعض الباحثين المحدثين بجمع ودراسة وجوه الردِّ والاعتراض في مصنفات النحويين القدامى نذكر منهم رسالة علمية بعنوان:اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل جمعا ودراسة وتقويما[2]، وأخرى بعنوان: ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة[3].

ومن خلال تتبعي لبعض كتب النحاة والمفسرين المتأخرين والمعاصرين كالخوارزمي(538هـ)، وابن المُنيِّر الاسكندراني(638هـ)، وابن يعيش(643هـ)، وابن مالك(672هـ)، والبيضاوي(685هـ)، وأبي حيان(745هـ)، وابن هشام(761هـ)، وابن عاشور وغيرهم من المتميزين فكريًا وعلميًا في اللغة، والتفسير والبلاغة، لفت انتباهي كثرة اعتراضاتهم وردودهم على آراء أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة(538هـ)- رحمه الله- الذين رموا بعض آرائه بالوهم، والاضطراب، مفنِّدين أقاويله وحججه بألفاظ وعبارات التخطئة حينا، والتهكم أحايين أخرى، حتى أن

أبا حيان الأندلسي أنكر عليه علمه بالنحو، وحقَّر كتابه المفصل بأنه لا ينظر إليه إلا على وجه التنقص له والحط منه، وأنشد لبعض الأندلسيين أبياتا في ذلك قال فيها[4]:

مَا يَقُولُ الزَّمخشري عَبدُ عَمْرو بنُ قَنْبَرِ

والخَلِيلُ بنُ أَحَمَد وفتى عبد الأكبرِ

لَمْ يزْدنا زِيَادَةٌ غَيرَ تَبْديلِ الأسْطُرِ

وسِوَى اسْمهِ الَّذِي نِصْفُ مَجْموعٍ خَرِي

وكثرة الاعتراضات والردود على الزمخشري لها أسباب دفعت المعترضين أن يتخذوا مثل هذا الموقف المخالف من آرائه، وهذا البحث محاولة يسعى فيها الباحث إلى معرفة الأسباب الحقيقية والوجيهة لكثرة الردود عليه من خلال تكوين شخصيته العلمية، وعرض مسائل الاعتراض على آرائه النحوية، وصحة نسبتها إليه، ومناقشتها، وذلك من خلال ألفاظ من آيات القرآن الكريم.

وقد اقتصرتْ الدراسة في هذا البحث على أشهر علماء الأندلس، وهما: ابن مالك الطائي الأندلسي، وأبو حيان الأندلسي؛ إذ لا يمكن حصر كل مسائل الاعتراض والردود التي وردت في مؤلفات النحاة الأندلسيين، أو غيرهم، وجاء البحث على النحو الآتي:

أولا-حياة أبي القاسم الزَّمَخْشَرِيّ :

يكاد يجمع المترجمون على أن اسم الزَّمَخْشَرِيّ وكنيته، هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزَّمَخْشَرِيّ[5]، ولُقّب بألقاب عدة، منها: الشيخ الإمام الأوحد، شيخ الإسلام، أستاذ الزمان، فخر خوارزم[6]، ولعل من أشهر ما لُقب به الزمخشري(العلاّمة)[7]، وكذلك(جار الله)[8]؛ لكثرة مجاورته مكة المشرّفة، وهو منسوب-على الأرجح-إلى قريته(زَمَخْشَر)، فلا تنصرف هذه النسبة حين تذكر إلا إليه[9].

وقد اتفقت أغلب الروايات على مولد الزَّمخشري، وهو يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب، سنة سبع وستين وأربعمائة للهجرة، ووفاته في سنة ثمان وخمسمائة، بجرجانية، وبذلك تكون مدة حياته إحدى وسبعين سنة[10].

ولم تذكر كتب التراجم حديثاً عن طفولة الزمخشري، اللهم إلا بقدر ماحكاه الزمخشري نفسه عنها في أقواله وأشعاره، فأسرته أسرة دينية محافظة، متمسكة بالقيم

والأخلاق، فالأب على قدر من العلم والورع والتقوى، فقد عدد الزَّمخشري هذه المآثر في مرثية لأبيه منها[11]:

فقدتـه فاضلاً فاضتْ مآثـرُهُ العلمُ والأدبُ المأثورُ والـورعُ

صامَ النهارَ وقام الليلَ وهو شجٍ مِن خَشية اللهِ كابي اللَّون مُمتقعُ

وقد نشـأ الزَّمخشـري بزمخشـر، وتعلّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ودرس العلوم العربية والإسلامية بداية على يد والده، ثم رحل إلى خوارزم، وهناك تتلمذ على شيخه أبي مضـر النحوي(507هـ)، وأقام في خوارزم مدة وانتفع الناس بعلومه، ومكارم أخلاقه، تخرّج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو، ثم رحل إلى بخارى لطلب العلم؛ ثم اتجه إلى خُراسان، ثم رحل إلى أصفهان' ثم اتجه الزمخشري نحو مكة والتقى بشيخه عبد الله بن طلحة اليابري(518هـ) وقرأ على يديه كتاب سيبويه[12]، ثم عاود الزَّمخشري الحنين إلى مكة، ورجع إليها بعد مروره بالشام، ومن ثم رجع الزَّمخشري مرة أخرى إلى وطنه، وهو في السادسة والستين من عمره، فارتحل إليه ماراً ببغداد، فيما رواه ابن خلكان:" كان الزمخشري أفضل علماء العجم بالعربية في زمانه...، قدم علينا بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة ورأيته عند شيخنا أبي منصور الجواليقي مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة"[13]، وقد تتلمذ الزمخشري على يد عدد من أعلام عصره نذكر منهم[14]: محمود بن جرير الضبيّ الأصفهاني أبو مضر النحوي(507 هـ)، وأبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري(518 هـ).

أما تلاميذ الزمخشري فأكثر من أن يحيط بهم حصر، وقد ذكر كتَّاب التراجم عدداً منهم[15]:ابن بايجوك البقالي: محمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي الخوارزمي الآمي النحوي، أبو الفضل الملقب زين المشايخ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون العمراني الخوارزمي، الملقب حجة الأفاضل وفخر المشايخ، أخذ عن الزمخشري الحديث والأدب، ومنهم: أبو المؤيد الموفق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق، المعروف بأخطب خوارزم، توفي سنة(568 هـ).

كما عُرِف الزمخشري بحدّة الذكاء وتوقّد الذهن، وقوة الحافظة وجودة القريحة، وقد انعكس ذلك كلّه على مؤلّفاته التي كثرت وتنوعت وصارت منهلاً للعلماء وطلاب العلم[16]، منها ما تمّ طبعه، ومنها ما زال مخطوطاً أو مفقوداً، ومن أشهر مؤلفاته المطبوعة: أساس البلاغة، وأطواق الذهب في المواعظ والخطب، وأعجب العجب في شرح لامية العرب، والأنموذج في النحو، وديوان الزمخشري، وشرح

الفصـــيح، والكشـــاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، والمُفصّل في علم العربية، وغير ذلك.

أما مؤلفاته المخطوطة، فمنها: كتاب تعليم المبتدئ وإرشاد المقتدى، رسالة التصرفات، رسالة في المجاز والاستعارة، النصائح الصغار، شرح أبيات كتاب سيبويه، شرح المفصل، شرح بعض مشكلات المفصل، والكشف في القراءات، وغير ذلك.

وله مؤلفات كثيرة مفقودة أيضا ذكر السيوطي بعضا منها: ككتاب الأسماء في اللغة، كتاب الأجناس، وكتاب الأمالي في النحو، وكتاب جواهر الأدب، وكتاب حاشية على المفصل، وغير ذلك .

وقد اشتهر الزَّمخشري بالآتي:

1-سقوط إحدى رجليه، قيل: بسبب أنه أصابه خُرّاج في الثلج في بعض أسفاره بنواحي خوارزم، وقيل: دُعاء الوالدة، وذلك أنه أمسك عصفوراً فجذبه فانقطعت رجله، فتألمتْ له والدته وقالت: قطع الله رجلك كما قُطعت رجل العصفور، وقيل: بسبب سقوطه عن الدّابة في أثناء رحلاته في طلب العلم فانكسرت رجله، فأصابها ألم أوجب قطعها[17].

2- اعتزاله: وهو أمر قد اشـــتهر عنه وذاع؛ حتى أنّ كثيراً ممن ترجموا له يســـمّونه بـــالزمخشريّ المعتزلي[18])، بل جعله الذهبي كبير المعتزلة، ووصفه" بأنه داعية إلى الاعتزال والبدعة[19]، وأما ياقوت الحموي فقد وصـفه بأنه كان متجاهراً باعتزاله[20]، وتابعه السيوطي فقال: "معتزلياً قوياً في مذهبه مجاهراً به"[21]، وكذلك الحال بالنسبة للمعاصـرين ممّن ترجموا له، أو قاموا بدراســة أو تحقيق لبعض كتبه، إذ يغلب عليهم أن الزمخشـــري معتزلي، وهذا ما صـــرّح به ســـليم النعيمي بأنه " اعتنق- وهو في خوارزم أثناء الطلب- مذهب المعتزلة متأثراً بأســـتاذه أبي مُضـــر محمود بن جرير الضَّبِّي الذي نشر هذا المذهب في خوارزم"[22].

غير أن هناك من يرى خلاف ما سبق في اعتزال الزَّمخشريّ، يقول عبد القهّار داوود العاني:" والذي يبدو من كتب الزمخشري المتأخرة ... أنه ندم على ما كتب من قبل، وهو يرجو التوبة من الله والثواب منه، وهذا المسلك– على ما أظن– لا ينسجم مع عقيدة المعتزلة في إيجاب المغفرة على الله والغلوّ في الرأي في ذلك"[23] ، إلا أنه لم يستطع التصريح برجوع الزمخشري عن الاعتزال أو التوبة منه، ويبدو أنه كان يعوزه نص يعضد رأيه هذا .

والقول برجوع الزمخشري عن اعتزاله مرده إلى الآتي:

أ- الذين ترجموا للزمخشري تغافلوا عن ذكر اعتزاله، ولم يشيروا قط إلى ذلك، نذكر منهم: السمعاني(ت562 هـ) في كتابه الأنساب، والأنباري(577 هـ) في نزهة الألباء(577هـ)، وابن الأثير الجزري(630 هـ) في اللباب.

ب- رفض الزَّمخشري واستعفاؤه من إملاء الكشاف عن حقائق التنزيل على إخوانه من أفاضل الفئة الناجية العدلية الذين اجتمعوا إليه مقترحين عليه ذلك[24].

ج- تغيير الزمخشري لخطبة كتابه الكشاف من الحمد لله الذي خلق القرآن إلى الحمد لله الذي أنزل القرآن، فلعل تغيره هذا جاء بعد رجوعه عن الاعتزال أو في نسخة أخرى له من الكشاف، بعد إملائه على إخوانه من الفئة العدلية ما يناسب مذهبه – القديم – في خلق القرآن.

3- إعراضه عن الزواج: فقد ذكر الزمخشري في عدد من مؤلفاته وأشعاره أنه أعرض عن الزواج، وبيَّن أسباب إعراضه، بأن" لا تَخْطُب المرأة لحُسنها، ولكن لحُصنها، فإن اجتمع الحصن والجمال فذاك هو الكمال، وأكملُ من ذلك أن تعيش حصُوراً، وإن عُمّرت عُصُوراً"[25]، وفضّل الزمخشري العيش بغير نسل.

وسعيًا من الباحث إلى تحقيق أمر زواجه واعتزاله، فإن أحد الباحثين المحدثين ذكر لي[26](مشافهة) أنه عثر على مخطوط بدار الكتب المصرية منسوب إلى الزمخشري يشرح فيه قصيدة(بدء الأمالي) جاء في آخرها أنه رجع عن الاعتزال، وأنه تزوج بنت إمام الحرمين، غير أني نظرت في بعض مصنفات من ترجمت لإمام الحرمين، فلم أعثر على إشارة تدل على صحة ما نُسب إليه أو نُفِي؛ ليبقى أمر زواجه هذا مجهولاً، وليس فيه خبر فصل، فلعلنا نهتدي إلى حقيقة الأمر في جهد علمي آخر، وأن إغفال بعض المؤرخين ذكر اعتزال الزمخشري ولو بالاسم، ورفضه واستعفائه لإملاء كتابٍ في التفسير يوافق أهل العدل أو المعتزلة، وتغييره لخطبة كشافه، ثم توبته وندمه على بعض ما كتب من قبل، وطلبه المغفرة من الله تعالى بما لا يتفق مع عقيدة المعتزلة التي توجب المغفرة على الله للعبد؛ لأنها في مصلحة العبد وغلوهم في ذلك، بالإضافة إلى ما ورد في مخطوط الزمخشري(شرح بدء الأمالي) كل ذلك لا يرجح نفي الاعتزال عنه؛ لأنّ الزمخشري صرّح بكتمان مذهبه في ديوانه[27].

ثانيا-مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحا:

الاعتراضُ لغةً هو: المَنْعُ، والرد والمخالفة، قال الجوهري:" اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه"[28]، وقال الزمخشري:" اعترض فلان عرضي، إذا وقع فيه وتنقَّصه،... واعترض الفرس في رسنه، إذا لم يستقم لفائدة"[29]، وذكر ابن منظور أن اعترض بمعنى انتصب، ومنع، وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في الطريق تمنع مرور السالكين، والأصل فيهِ أنّ الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيرُه كالجِذْع أو الجَبَل، مَنَعَ السَّابِلَةَ من سلوكه، فوُضِع الاعتراض موضع المَنْعِ لهذا المعنى، قالَ اللهُ تعالى:[**وَلاَتَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً**] البقرة(224)، أي: لا تعترضوا باليمين، ومعناه: لا تجعلوا الحَلِفَ باللهِ مُعْتَرِضاً مانعاً لكم[30].

والاعتراض في اصطلاح علم النحو: هو عملية نَقْدٍ ونقضٍ ومدارسة وتصحيح لأحد المسائل النحوية مِنْ قِبَلِ المُعرِض المُرْتَئِي أنّ فيها خللاً، مع إسناد ذلك بإقامة الدليل الواضح على خلاف دليل المُعْتَرَض عليهِ [31].

ومن خلال ما سبق يتبين أن الاعتراض، هو المنع والمخالفة في الرأي وهو نوع من الرد تخص الآخر به، وترميه بنعوت قد تكون بألفاظ التخطئة، أو بالوهم، أو الاضطراب، أو الإنكار أو التفنيد، مستنداً في ذلك على حجج سماعية أو قياسية، يرى المعترض أنها أرجح.

ثالثا- مسائل الاعتراض:

ونظراً لطبيعة هذا البحث وهو الإيجاز، رأيت أن أقدم إضاءة على اعتراضات عالمين أندلسيين بارزين، تناثرت في مؤلفاتهما ومؤلفات غيرهما كثير من الردود النحوية على الزمخشري، لاسيما في كتب النحو والتفسير؛ وذلك لكثرة نحاة الأندلس الذين كان لهم موقف معارض من آراء الزمخشري النحوية وغيرها، والتي لا حصر لها، ويتطلب أن تدرس في بحث علمي ضخم، وهما:

أ- ابن مالك الأندلسي: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(672هـ) وهو عالم لغوي كبير، وإمام مجتهد، اهتم كثير من الناس بمؤلفاته ومنظوماته، ولاسيما ألفيته في النحو والصرف المنسوبة إليه باسم(ألفية ابن مالك)، وقد أشاد بمكانته العلمية أبو حيان حين التزم ألا يقرئ أحداً إلا كتاب سيبويه أو التسهيل لابن مالك[32]، وله مؤلفات منها: الكافية الشافية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،

وغيرها، وأشهر تلاميذه ابنه بدر الدين الملقب بـــ(بن الناظم)، له شرح على ألفية والده[33].

***من مسائله في الرد والاعتراض:**

1- مسألة ـ إفادة (لن) لمعنى التأبيد في قوله تعالى:[قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنَ تَرَنِي...] الأعراف(143).

لن حرف لتأكيد النفي للمستقبل بعكس(لا) التي تفيد التأكيد فقط، فقد نقل ابن يعيش عن صاحب الكتاب أن(لن) لتأكيد ما تعطيه(لا) من نفي المستقبل، وهي محل خلاف بين النحويين في أصلها، فمذهب الخليل أن أصلها(لا أن)، فخففت بالحذف، ومذهب الفراء أن نونها مبدلة من ألف(لا)، وهي عند سيبويه حرف برأسه[34]، قال سيبويه:"ولن أضرب نفي لقوله سأضرب، كما أن لا تضرب نفي لقوله اضربْ، ولم أضربْ، نفي لضربْتَ"[35]، وقال أيضاً:" و(لن)، وهي نفي لقوله : سيفعل... وزعم الخليل أنها جوابُ لن يفعل"[36].

فظاهر كلام الخليل وسيبويه أن(لن) لتأكيد النفي وتشبه(لا) في إفادة النفي.

والكلام على حقيقة(لن) من حيث تأكيدها للنفي، أو مشابهتها لـ(لا) في إفادتها له، محل خلاف بين النحاة في مصنفاتهم أيضا، يطول الحديث عنه[37]، وما يهمنا في هذه المسألة هو قضية إفادة(لن) معنى النفي والتأبيد في الآية السابقة، ورأي الزمخشري الذي بنى عليه بعض المترجمين حقيقة اعتزاله، ووصفوه بالداعي إليه والمبتدع، ووجه الاعتراض والرد عليه من ابن مالك ومن وافقه.

مذهب سيبويه والجمهور أن(لن) تفيد النفي من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ(لا)[38]، أما مذهب الزمخشري فهو مضطرب، ففي مفصله أن(لن) لتأكيد ما تعطيه(لا) من نفي المستقبل، كأن تقول:(لا أبرح اليوم مكاني)، فإذا وكدت وشددت قلت:(لن أبرح اليوم مكاني)، قال الله تعالى:[**لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَينِ**] الكهف(60)، وقال تعالى:[**فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي**]يوسف(80) [39]، ورأي الزمخشري في أنموذجه يختلف، فهي تفيد تأبيد النفي، كأن تقول: (لن أفعله) فهي كقولك:(لا أفعله أبدًا)، ومنه قوله تعالى:[**لَنْ يَخْلُقُواْ ذُبَاباً**]الحج(73)، وحمله على ذلك اعتقاده في قوله تعالى:[**قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنَ تَرَانِي...**]، أن قوله:[**لَنَ تَرَنِي**]في الآية، أن الله لا يرى[40].

وفي كشـافه قال:" فإن قلت: ما معنى (لَنْ)، قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه(لا)، وذلك أن (لا) تنفي المســتقبل تقول:لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً، والمعنى أن فعله ينـافي حـال كقولـه تعـالى:[**لَنْ يَخْلُقُواْ ذُبَـاباً**] وَلَوِ اجْتَمَعُواْ لَـهُ، وقوله تعالى:[لاّ **تُدْرِكُهُ الأَبْصَـارُ**] الأنعام(103)، نفي للرؤية فيما يستقبل(ولن تراني) تأكيد وبيان.

وقد وافقه على إفادتها التـأبيد ابن عطيـة وقـال في قولـه[**لَنَ تَرَانِي**] لو بقينا على هذا النفي لتضــمن أن موســي لا يراه أبدا ولا في الآخرة[41]، لكن ثبتت روايته- سبحانه وتعالى- في الحديث المتواتر عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم، المروي عَنْ ثُوَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:(**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى جِنَانِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَنَعِيمِهِ وَخَدَمِهِ وَسُرُرِهِ مَسِيرَةَ أَلْفِ سَنَةٍ، وَأَكْرَمَهُمْ عَلَى اللَّهِ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ غَدْوَةً وَعَشِيَّةً**) [42].

وهذا ما أبطله بعض النحاة، وردوه بالشواهد القرآنية، قال السيوطي:"...وهو بـاطل، ورده غيره بأنها لو كانت(لن) للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى:[**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَومَ إِنْسِـيًّا**]مريم(26)، ولم يصــح التوقيت في قوله تعالى:[**لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَـاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَـا مُوسَــى**] طـه(91)[43]، وقال الزبيدي:"ولا تُفِيدُ(لن) تَوْكِيداً لنَفْي ولا تَأْبِيدَه خِلافاً للزَّمَخْشَرِيِّ فيهما، في قَوْلِه تعالى:{**لَنْ تَرَانِي** }، وهُما دَعْوَى بلا دليلٍ، وفيه دَسِـيسَــةٌ اعْتِزالِيَّةٌ حَمَلَتْه على نَفْي الرُّؤْيَةِ على التَّأْبِيدِ، ولو كانتْ للتَّأْبِيدِ لم يُقَيَّدْ مَنْفِيُّها باليومِ في قوْلِه تعالى:[**فَلَنْ أُكَلِّمَ اليَوْمَ إِنْسِـيًّا**}، ولَكانَ ذِكْرُ الأبَدِ في قَوْلِه تعالى:[**ولَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبداً**]، تَكْراراً، والأَصْلُ عَدَمُهُ"[44].

أما ابن مالك فقد اعترض على الزمخشـري ورد رأيه صـراحة، مسـتنداً على صحة الحديث المروي عن الرسول الكريم-صلى الله عليه وسلم- حيث قال:" ثم أشرت إلى ضـعف قول من رأى تأبيد النفي بـــ(لن)، وهو الزمخشـري في أنموذجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله -تعالى- لا يرى وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله -صـلى الله عليه وسلم، أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها"[45].

والراجح ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه لأمور عدة منها:

الأول: أنها لو كانت للتأبيد لكان مناف للتحديد، وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى: **[فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي]** يوسف(80)، وحتى لانتهاء الغاية.

الثاني: أنها لو كانت(لن) للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى:[فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَومَ إِنْسِيًّا]، وفي هذا نفي قطعي أبدي يتناقض مع دلالة الآية.

الثالث: أنها لو كانت بمعنى التأبيد لَكانَ ذِكْرُ الأبَدِ في قَوْلِه تعالى:[ولَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبداً]}، تَكْراراً، والأَصْلُ عَدَمُهُ.

2- مسألة:إعراب الفاء أو أخواتها(الواو، وثم)العاطفة بعد همزة الاستفهام في قوله تعالى: **[فَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ]** .الروم(9)، وقوله تعالى:[**أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ**]آل عمران(144)**.**

مذهب الجمهور وسيبويه أن هَمْزَةُ الاستفهَام: هيَ أَصْلُ أدَواتِ الاستفهام، بل هي حَرفُ الاسْتِفْهَام الذي لا يَزُول عَنْه لِغَيره، وليْس للاسْتِفْهَامِ في الأصْلِ غيرهُ، لذا خصت بتقديمها على العاطف؛ تنبيها على أصالتها في التصدير[46]، قال ابن هشام:"(همزة الاستفهام) إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بثم، قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير...، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ... هذا مذهب سيبويه والجمهور[47].

غير أن الزمخشري خالفهم في ذلك، هو وجماعة آخرون، زاعمين أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف وقع على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، قال ابن هشام:" وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون في تقدير الآيتين السابقتين:[**أَفَلَمْ يَسِيرُواْ**]، أمكثوا فلم يسيروا في الأرض[**فَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ**]"[48].

وقولهم هذا، ردَّه ابن مالك ورأى أن فيه تكلفاً، وأنه غير مطرد في جميع المواضع. حيث قال:" فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف، كما جيء بعده بأخواتها، فكان يقال في قوله تعالى:[أَ**فَتَطْمَعُونَ**]، وفي قوله:[**أَوَكُلَّمَا**] وفي قوله: [**أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ**} [**أَفَأَنتَطْمَعُونَ**]، و[**وأَكُلَمَا**]، و[**{ثُمَّ أَإِذَا مَا وَقَعَ**]؛ لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهى معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزءٌ مما عطف، ولكن خُصت الهمزة بتقديمها على العاطف؛ تنبيهًا على أنها أصل أدوات

الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة, فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام...، وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في(الكشاف)عن هذا المعنى فادعَى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده، وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى"[49].

وقد تكرر إعراب الزمخشري المشابه للآيتين السابقتين في كشافه، في أكثر من موضع ما يؤكد أنه قصد ذلك، فقد نص على أن الهمزة وسطت ولم يقدر بينها وبين العاطف شيئًا في **قوله تعالى:**[**أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**]**الأعراف(63)** قال:" أوعجبتم أن جاءكم...أَوَعَجِبْتُمْ الهمزة للإنكار، والواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف، كأنه قيل:(أكذبتم وعجبتم أَن جَاءكُمْ)"[50].

وفي قوله تعالى:[**أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لاَ تَجِدُواْ لَكُمْ وَكِيلاً**]الإسراء(68) أفأمنتم أن يخسف... أَفَأَمِنتُمْ، الهمزة للإنكار، والفاء للعطف على محذوف تقديره: أنجوتم فأمنتم ،فحملكم ذلك على الإعراض"[51].

وفي قوله تعالى:[**أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِمْ مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِى ذَلِكَ ءايَاتٍ أَفَلاَ يَسْمَعُونَ**]السجدة(26)، قال:" أولم يهد لهم...الواو في(أَوَ لَمْ يَهْدِ...)للعطف على معطوف عليه منوي من جنس المعطوف"[52].

وقد تابع السيوطي رأي ابن مالك في ردِّه على الزَّمخشري في تقدم الهمزة على حروف العطف الواو والفاء وثم، فقال:" وكان القياس تأخيرها عن العاطف فيقال: فألم أكرمك؟ وألم أحسن إليك؟ كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى:[**وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ءايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ**] آل عمران(101) ...، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات؛ لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف، وإنما خولف هذا في الهمزة؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها الأصل في الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام"[53].

كما وصف كلامه بأنه مضطرب، فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها فيُقدِّر بينهما فعلاً محذوفًا، تعطف الفاء عليه ما

بعدها، غير أن السيوطي اعترض على ذلك مستدلاً بأن ثم مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها كقوله تعالى:[**أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ**] الزخرف(18)، ... وتارة يجعلها متقدمة على العاطف[54].

وبالعودة إلى مصنفه(المفصل) نجده يرى رأي الجمهور المخالف لرأيه في الكشاف فقد نص على أن الهمزة أعم تصرفا في بابها من أختها(هل) وتوقعها قبل الواو والفاء وثم، ولا تقع هل في هذه المواضع[55].

ومن خلال هذه النصوص يتبين أن الزمخشري قد اضطرب في كلامه ولم يطرد فمعظم ما قاله في الكشاف مخالف للجمهور؛ إذ يقدر دائما جملة بين همزة الاستفهام، والعاطف، في حين ذكر في مفصله أنه ليس ثَمَّ مقدَّر بين الهمزة وحرف العطف.

ويمكن القول إن كلام الزمخشري بناه على معنى الآية في جواز التقدير وعدمه، فتارة يحسن عنده التقدير، وأخرى العطف على الهمزة كما في الآيات السابقة الذكر، وأحيانًا يجوز الوجهان كما في قوله تعالى:[**فَأُوْلَآئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ**] آل عمران(82-83)، فقد قال:" دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة، جملة على جملة والمعنى(فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون)، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف، فيكون التقدير:(أيتولون فغير دين الله يبغون)"[56].

3-مسألة: مخالفة التابع للمتبوع في التعريف والتنكير، في إعراب قوله تعالى:[فِيهِ ءايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ]آل عمران(97).[ ]

أجمع النحويون المتقدمون(بصريون وكوفيون)على وجوب التطابق بين عطف البيان ومتبوعه، فقد أشار إلى هذا الإجماع أبوعلي الفارسي، وابن جني، وابن عصفور، وابن مالك؛ فذكروا أنه لا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضًا في التعريف والتنكير، وتخالفُهُما في التعريف والتنكير ممتنع [57]، وقد خرق الزمخشري هذا الإجماع؛ فأجاز أن يكون عطف البيان معرفة ومتبوعه نكرة، وخرج عليه قوله تعالى:[**فِيهِ ءايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**]، فقال في[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**]:"عطف بيان لقوله:[**ءايَاتٌ بَيِّنَاتٌ**]"[58]، وقد تكرر الإعراب نفسه في أكثر من موضع، ففي قوله تعالى:[**دِينًا قَيِّماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ**

]الأنعام(161)، أعرب[**مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ**] عطف بيان ، لـــــ[**دِينًا قَيِّماً**] [59]، وفي قوله تعالى:[**وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي**] طه(29-30)، جعل (هارون) عطف بيان لـــــ(وزيراً)[60]، وهو ما يؤكد على اختياره لمذهب جواز مخالفة التابع للمتبوع في التعريف والتنكير،كما هو وارد في كل الآيات السابقة.

أما ابن مالك فقد اعترض على هذا الوجه الإعرابي، وصرح بمخالفته لمذهب الزمخشري فقال:" ولما كان المقصود به أي:(عطف البيان) مساويا للمقصود بالنعت وجب تساويهما في موافقة المتبوع في التعريف والتنكير، وامتنع تخالفهما، وقد أجاز الزمخشري في الكشاف تخالفهما فجعل قوله تعالى:[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**] معطوفا على قوله:[**ءايَاتٌ بَيِّنَاتٌ**] ، وغفل عن الإجماع، على أن ذلك لا يجوز نعت نكرة بمعرفة"[61].

كما رَدَّ عليه أبو حيان أيضا من جهة تخالفهما تعريفاً وتنكيراً، فقال:" يذكر الزمخشري في إعراب[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**] أنه عطف بيان لقوله:[**ءايَاتٌ بَيِّنَاتٌ**] رُدَّ عليه ذلك؛ لأن ءايات نكرة، و[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**] معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين، فلا يلتفت إليه" [62]، وقال أبو حيان:" والأولى والأصوب في إعراب[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**] أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: إحداها أي: إحدى تلك الآيات البينات مقام إبراهيم، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها أي من الآيات البينات مقام إبراهيم"[63].

وهو مذهب ابن هشام أيضاً حيث قال:" إنَّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشري إن[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**] عطف على[**ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ**] فسهوٌ"[64]، غير أن ابن هشام التمس له عذرا في سهوه، في استعماله للمصطلح، وأيده ذلك بالسماع، حين قال:" وقد يكون عبَّر أي: (الزمخشري) عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، ويؤيده قوله تعالى في[**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ**] الطلاق(6) إن من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى:[**مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم**] وتفسير له، قال: و(مِن) تبعيضية، حذف مُبَعِّضُها، أي: أسكنوهن مكانًا من مساكنكم مما تطيقونه، وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة"[65].

وهو ما يفهم من ظاهر كلام الرضي الذي وافق الزمخشري في رأيه في جواز المسألة، لقوله: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين

عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل...، وبدل الكل من الكل، يجب موافقته للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث فقط، لا في التعريف والتنكير" (66)، أي: أنه ساوى بين البدل وعطف البيان في الحكم، وجوَّز إعراب[**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**]عطف بيان لـ[**ايَاتٌ بَيِّنَاتٌ**] مع تخالفهما في التعريف والتنكير.

وعلى ذلك أرى أن ما ذهب إليه ابن مالك، مؤيد بسلامته من اعتراض جمهور النحاة وعدم مخالفته لأصول القواعد النحوية المجمع عليها، وأن الزمخشري ومن وافقه لعله استند على عدم تفريقه بين مصطلح البدل وعطف البيان في تجويز المسألة.

4-مسألة: إعراب (خَوْفاً وَطَمَعاً) في قوله تعالى:[هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً]الرعد(12).

المفعول له: هو علة الفعل، ويشترط في جواز نصبه أن يكون مصدرا، متحد وقته ووقت عامله، وهو المعلل به، ومتحد فاعلهما, ولو تقديرا(67).

وقد تباينت أوجه إعراب**{خَوْفاً وَطَمعاً}** في الآية السابقة عند النحاة، فأجازوا أن يعربا مفعولا من أجله، أو حالين، أو مصدرين لعامل مقدر. قال ابن عادل:" يجوز أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوف، أي: يخافون خوفاً، ويطمعون طمعاً، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصب على الحالِ، وفي صاحب الحال حينئذ وجهان: أحدهما: أنه مفعول:[**يُرِيكُمْ**] الأول، أي: خائفين طامعين، أي: تخافون صواعقه، وتطمعون في مطره، والثاني: أنَّه البرق، أي: يريكموه حالَ كيف ذا خوفٍ وطمعٍ، إذ هو في نفسه خوف وطمع على المبالغة، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله"(68)، غير أن هذا الوجه منعه الزمخشريُّ؛ لعدم اتِّحادِ الفاعل، يعني أنَّ فاعل(الإرادة) وهو الله - تعالى- غير فاعل الخوف، والطمع، وهو ضمير المخاطبين، فاختلف فاعل الفعل المعلل، وفاعل العلة، قال الزمخشري في[**خَوْفًا وَطَمَعًا**]:" لا يصح أن يكونا مفعولاً لهما؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع. أو على معنى إخافة وإطماعاً، ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق، كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على: ذا خوف وذا طمع أو من المخاطبين، أي: خائفين وطامعين(69).

واعترض عليه ابن مالك في منعه نصبهما على المفعول له، وعلى جعلهما حالين، أو على تقدير حذف المضاف، فقال:" المفعول له، وهو المصدر المعلَّل به، حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا،... فلو كان الفاعل واحدًا، ولم يذكر

لكان الحكم مثل ما هو مع وحدته إذا ذكر، وذلك نحو: ضُـرب الصـبيُّ تأديبًا، وكذا لو كان الفاعل غير واحد في اللفظ وواحد في التقدير كقول النابغة الذبياني[70]:

وحَلّتْ بُيوتي في يَفاع ممنَّعٍ يُخالُ به راعي الحمولة طائرا

حِذارا على ألّا تنال مَقادتي ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حرائرا

فـإن فـاعـل(حلّـت) في الظـاهر غير فـاعـل(حـذارًا)، وهو في التقـدير واحـد؛ لأن المعنى(وأحْلَلتُ بيوتي حذارًا). وكذا قولـه تعـالى:[**يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعاً**]؛ لأن معنى يُريكم يجعلكم تَرون، ففاعل الرؤيـة فـاعل الخوف والطمع في التقدير، فلا يلزم جعل خوفا وطمعا حالين، كما زعم الزمخشـري، ولا كون التقدير: يريكم البرق إراءة خوف وطمع"[71]، أي أن حجـة ابن مـالك في الاعتراض على رأي الزمخشـــري، أنَّ المفعول في قوَّة الفـاعـل، فـإن معنى[**يُرِيكُم**] ، يجعلكم رائين، فتخـافون، وتطمعون، واستدل على ذلك ببيت النابغة أيضا.

وهذا الذي ذكره الزمخشـري من شـرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مجمعاً عليه، بل من النحويين من لا يشـــترط ذلك، وهو مذهب ابن خروف [72]، وهو بذلك يخالف إجماع أغلب النحاة.

ب- أبو حيان الأندلسي المتوفى(745هـ):

هو: أثير الدين محمد بن يوسف علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي الأندلسي، عفيف النفس، يكثر من قراءة القرآن الكريم، تنقل في بلاد الأندلس، واســتقر به المقام في القاهرة، وقد اســتفاد ممن قابلهم من العلماء أثناء رحلاته، حتى صـــار معروفاً بغزارة علمه وكثرة مصـــادره العلمية وتنوعها، في مؤلفاته المتنوعة في علوم العربية والتفسير والحديث، والقراءات والأدب، ولعل أشهر مؤلفاته المطبوعة كتابه: ارتشاف الضـــرب، والتذييل والتكميل في النحو، والبحر المحيط في التفســـير، وله كتب أخر مخطوطة ومفقودة[73].

1-مسـألة: دلالة (الباء) على الاسـتعانة، في قوله تعالى:[وَلاَ تَلْبِسُـواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ]البقرة(42).

ذكر ابن هشـام النحوي أن حرف(الباء) في اللغة يفيد أربعة عشـر معنى، ذكر منهـا: (البـاء) في كونهـا تفيد الاســـتعـانـة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كقولك: كتبت بالقلم[74].

والمثال القرآني الشهير في دلالتها على هذا المعنى الباء الواردة في البسملة**{بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}**، قال المرادي:" وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل. نحو: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف، ومنه: **بسم الله الرحمن الرحيم**"(75)، وقال أبو حيان:" الباء في بسم الله للاستعانة نحو كتبت بالقلم وموضعها نصب أي بدأت وهو قول الكوفيين"(76).

هكذا وضع النحويون للباء معنى ومبنى، أما المفسرون فلهم رأي في الباء في (بالباطل)الواردة في الآية محل الخلاف، فقد جوَّز الزمخشري وجهين في تفسيرها:

الوجه الأول: إن كانت صلةً موصلة للفعل، مثلها في قولك: لبست الشيء بالشَّيء، وخلطته به، وعلى ذلك يكون المعنى: ولا تَكْتُبُوا في التوراة ما ليس فيها فَيَخْتَلِطَ الحق المنزّل بالباطل الذي كتبتم .

والوجه الآخر: أن تكون(باء) الاستعانة كالتي في قولك :(كتبت بالقَلَمِ) فيكون المعنى: ولاتجعلوا الحقَّ مشتبهاً بباطلكم الذي تكتبونه(77).

وهذا الوجه جعله الفخر الرازي هو الأظهر في تفسيره للآية، فقال:" واعلم أن الأظهر في الباء التي في قوله:[**بِالْبَاطِلِ**] أنها باء الاستعانة كالتي في قولك : كتبت بالقلم، والمعنى: ولا تلبسوا الحق بسبب الشبهات التي توردونها على السامعين؛ لأن النصوص الواردة في التوراة والإنجيل في أمر محمد عليكم كانت نصوصاً خفية يحتاج في معرفتها إلى الاستدلال، ثم إنهم كانوا يجادلون فيها ويشوشون وجه الدلالة على المتأملين فيها بسبب إلقاء الشبهات"(78).

وظاهر كلام الزمخشري في تفسير معنى الآية يدل على أنه أجاز فيها الوجهين-سابقي الذكر-، ما جعل أبا حيان يعترض على الوجه الثاني في كونها باء الاستعانة، فقال:"وظاهر هذا التركيب أن الباء في قوله بالباطل للإلصاق، كقولك : خلطت الماء باللبن ، فكأنهم نهوا عن أن يخلطوا الحق بالباطل ، فلا يتيمز الحق من الباطل ، وجوز الزمخشري أن تكون الباء للاستعانة، كهي في كتبت بالقلم، قال: كان المعنى: ولا تجعلوا الحق ملتبساً مشتبهاً بباطلكم، وهذا فيه بعد عن هذا التركيب، وصرف عن الظاهر بغير ضرورة تدعو إلى ذلك"(79)، ووافقه في هذا الاعتراض كل من ابن عادل(80)، والسمين الحلبي، غير أ، السمين الحلبي عرض أوجه الخلاف في المسألة بين الزمخشري وشيخه أبي حيان، مبيناً وجهة نظره في ذلك، فقال:"الباءُ: هنا معناها الإلصاقُ، كقولِك: خَلَطْتُ الماءَ باللبن، أَي: لاَ تَخْلِطوا الحقَّ بالباطلِ فلا يتميَّزَ،

وقال الزمخشري: "إنْ كانت صلةً مثلَها في قولك لَبَسْتَ الشيء بالشيء وخَلَطْتُه به كان المعنى: ولا تكتُبوا في التوراة ما ليس فيها فيختلِطَ الحقُّ المُنَزَّلُ بالباطلِ الذي كتبتم، وإن كانت باءُ الاستعانةِ كالتي في قولِك: كتبْتُ بالقلَمِ كان المعنى: ولا تجعلوا الحقَّ مشتبهاً بباطِلكم الذي تكتبونَه، فأجازَ فيها وجهين كما ترى، ولا يريدُ بقوله: صلة أنها زائدةٌ، بل يريدُ أنها مُوصِلَةٌ للفعلِ، قال الشيخ: وفي جَعْلِهِ إياها للاستعانةِ بُعْدٌ وصَرْفٌ عن الظاهرِ مِنْ غيرِ ضرورةٍ"[81].

وعلى الرغم من أن السمين الحلبي خالف شيخه أبا حيان في كون الباء للاستعانة في الآية السابقة، إلاَّ أنه تعجب من استبعاد أبي حيان لهذا المعنى، وعدّه واضحًا حسنًا، حيث قال:" ولا أدري ما هذا الاستبعادُ من وُضوحِ هذا المعنى الحَسَن؟"[82].

هذه جملة المعاني التي جاء عليها حرف(الباء) في الآية على ما ذكره بعض المفسرين وأهل العربية، وواضح من الأمثلة التي ذكرناها لمعنى (الباء) أن المفسرين قد يختلفون في تعيين وتحديد معنى من هذه المعاني، فيرجح كلٌّ منهم معنى يراه هو الأوفق والأنسب في الدلالة على معنى الآية. ولا حرج في ذلك، فاحتمال الحرف لأكثر من معنى أمر وارد، بل لعل في الاختلاف خيرا؛ إذ فيه معنى مفيد، وحكم جديد.

وقياسًا على ذلك خلاف العلماء في تحديد معنى (الباء) في قوله تعالى: [**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَين**]المائدة(6)، حيث حمل الشافعي رحمه الله (الباء) هنا على معنى (التبعيض)، ومن ثم اعتبر أن الواجب في الوضوء مسحُ رُبُع الرأس، وقدَّر معنى الآية: (وامسحوا بعض رءوسكم)، وحمل مالك وأحمد رحمهما الله (الباء) هنا على معنى (الإلصاق)، ومن ثم اعتبر أن الواجب مسح جميع الرأس. وفي كل خير[83].

2-مسألة: ناصب إذا الشرطية في قوله تعالى:[إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهُ وَالْفَتحُ ...فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ...]النصر(3).

(إذا) الشرطية كغيرها من أدوات الشرط؛ تحتاج إلى جملة شرطية، وأخرى جوابية، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب- ولا سيما دلالتهما الزمنية؛ سواء أكانت (إذا) جازمة أم غير جازمة.

وإذا الشرطية إذا استعملت أداة شرط، فإنها من الأسماء الملازمة للإضافة لشرطها، وهذا يكاد يكون إجماع جمهور النحويين[84]، وقد اختلفوا فيما تضاف إليه،

فظاهر كلام سيبويه أنه يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية، لكن إضافتها للفعلية أكثر، إلا إذا وقع بعد الاسم فعل، نحو: إذا عبد الله جلس، قال سيبويه:"ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصباً في القياس إذَا وحَيْثُ تقول إذا عبدَ الله تلْقَاه فأكرمه، وحيث زيدًا تجدهُ فأكرمْه؛ لأنّهما يكونانِ في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلسْ حيث زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ وحيث يجلسُ وحيث جلس والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تَبتدئ بعدهما فتقول: اجلسْ حيث عبد الله جالسٌ، واجلسْ إذا عبدُ الله جَلَسَ"[85]، غير أن المبرد صرح بأنه لا يجوز إضافتها إلا إلى الجملة الفعلية، حيث قال:" وإذا لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد"[86]، وهذا الرأي ينسب إلى جمهور البصريين[87].

أما الكوفيون فقد أجازوا إضافتها إلى الجملة الاسمية، وذهب مذهبهم من البصريين الأخفش[88]، ونسبه المرادي إلى ابن مالك[89].

وعلى ذلك فإن الفريقين عندهم العامل في إذا الجواب، ودعواهم في ذلك أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، قال أبو حيان:" واعلم أن الموجب لدعوى الجمهور بأن(إذا) معمولة للجواب لا الشرط أنهم حكموا بإضافتها إلى الجملة الشرطية، وذلك أنها كلمة مبنية، وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة، فكانت إضافتها إلى الجملة لازمة، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وإذا امتنع عمل فعل الشرط تعين أن يكون العامل ما في الجواب من فعل أو شبه الفعل"[90].

وقد تناول بعض النحويين والمفسرين المسألة عند تفسير الآية السابقة بشيء من التفصيل، فمنهم من عرض رأيه وتوقف عن عرض الآراء الأخرى، ومنهم من ساق أوجه الخلاف بين النحويين في توجيه إعراب(إذا) في الآية، فقد ذكر الرضي في قوله تعالى: إذا جاء نصر الله والفتح، إلى قوله: فسبح، أن الفاء إما أن تكون زائدة أو غير ذلك، أي أن العامل في (إذا) جزاؤها لا شرطها ؛ لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها[91].

أما الفخر الرازي فقد ذكر تقديرهم في الآية من حيث المعنى، فقال:" والتقدير فسبح بحمد ربك إذا جاء نصر الله ، كأنه سبحانه يقول: جعلت الوقت ظرفاً لما تريده وهو النصر والفتح والظفر، وملأت ذلك الظرف من هذه الأشياء، وبعثته إليك فلا ترده

عليَّ فارغاً، بل أملأه من العبودية؛ ليتحقق معنى: (تهادوا تحابوا) فكأن محمداً- صلى الله عليه وسلم- قال: بأي شيء أملأ ظرف هديتك وأنا فقير، فيقول الله في المعنى: إن لم تجد شيئاً آخر فلا أقل من تحريك اللسان بالتسبيح والحمد والاستغفار، فلما فعل محمد-عليه الصلاة والسلام- ذلك، حصل معنى تهادوا، لا جرم حصلت المحبة، فلهذا كان محمد حبيب الله"[92].

أما السمين الحلبي فقد نقل إلينا خلاف بعض النحاة في إعراب(إذا)، ووجه اعتراض أبي حيان على الزمخشري في كون أن الفعل(فسبح) لا يعمل فيما قبله وهو(إذا)، فقال:" والعاملُ في(إذا): إمَّا(جاء) وهو قولُ مكي...والثاني : أنه(فَسَبِّحْ)، وإليه نحا الزمخشريُّ والحوفيُّ، وقد رَدَّ أبو حيان عليهما: بأنَّ ما بعد فاءِ الجواب، لا يعملُ فيما قبلَها"[93].

فوجه اعتراض أبي حيان في الآية أنه" لا يصح إعمال (فسبح) في (إذَا)؛ لأجل الفاء، لأن الفاء في جواب الشرط لا يتسلط الفعل الذي بعدها على اسم الشرط، فلا تعمل فيه ، بل العامل في إذا الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصور في علم العربية"[94].

3-مسألة: الضمير المبهم المفسر بالتمييز، في قوله تعالى:[قَالُواْ أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّى أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُون فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً]الأحقاف(23).

ذكر عباس حسن أن النحاة يطلقون مصطلح (المبهمات) على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة لوقوعها على كل شيء، ولعدم دلالتها على شيء معين مفصل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظها[95]، ويندرج في هذا المفهوم ضمير الغائب لوقوعه على كل شيء، ولافتقاره إلى معين.

فالضمير المبهم لايعني الضمائر التي تأخر عنها ما يعود إليها، بل لها مفهوم خاص مستنبط من كلام ابن مالك، على درجات التعريف في المعارف فقد قال:" وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير الغائب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به، والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف إليه بحسب المضاف إليه"[96] ، غير أن أبا حيان ذكر أنه لا يعلم أحداً فصَل في المضمر فجعل العلم أعرف من الضمير إلا ابن مالك الذي جعل ضمير الغائب السالم من الإبهام أعرف من العلم[97] .

وفي العادة أننا عندما نرى ضميراً في أي نص نحاول معرفة عوده إلى الكلام المتقدم عليه، أو المتأخر عنه، وعندما يكون الضمير متصدراً في الجملة، ينشأ منه إبهام أشد من إبهامه عندما يكون في معرض الجملة.

وقد نقل ابن عادل الحنبلي لنا بعض آراء النحاة في عود الضمير (الهاء) في(رأَوْهُ) الواردة في الآية السابقة: الرأي الأول- نسبه إلى الزمخشري فقال:" قولان: أحدهما: أنه عائد على(ما) في قوله(ما تَعِدُنا). والثاني: أنه ضمير مبهم يفسره(عَارِضاً)، إما تمييزاً، أو حالاً، قالهما: الزمخشري"[98]. والرأي الثاني ردُّ أبي حيان على الزمحشري، -وهو محل الدراسة- في كونه جعل عود الضمير(الهاء) في (رأَوْهُ) مبهم فسره(عارضًا)، التمييز أو الحال، وأنكر عليه معرفة النحويين لهذا القول، فقال:" وردَّه أبو حيان بأن التمييز المفسِّر للضمير محصورٌ في باب رُبَّ، وفي نِعْمَ وبِئْسَ، وبأنَّ الحالَ لم يُعْهَد فيها أن توضع الضمير قبلها، وأن النَّحويِّين لا يعرفون ذلك"[99]. والرأي الثالث نسبه إلى المبرد في كون الضمير يعود إلى غير مذكور، وبينه قوله: (عارضاً) فقال:" وذكر المبرد في الضمير ههنا... أنه يعود إلى غير مذكور وبيَّنه قوله تعالى:[**عَارِضاً**]، ومن ثم قاس عليه، قوله تعالى:[**مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ**]**فاطر(45)**، فلم يذكر الأرض لكونها معلومة، فكذا الضمير ههنا، عائد إلى السحاب، كأنه قيل: فلما رأَوا السَّحَابَ عارِضاً، وهذا اختيار الزجاج، أو يكون من باب الإضمار لا على شريطة التفسير"[100].

وبالتحقق في نسبة وجه الرد المنسوب إلى أبي حيان على الزمخشري، في أحد مصنفاته تبين أن الرأي منسوب إليه حقيقة، فقد جاء في تفسيره(البحر المحيط) ما نصه"والضمير في(رَأَوْهُ) الظاهر أنه عائد على ما في قوله:[**بِمَا تَعِدُنَا**]، وهو العذاب، وانتصب عارضاً على الحال من المفعول...، وقال الزمخشري:(**فَلَمَّا رَأَوْهُ**)، في الضمير وجهان: أن يرجع إلى(ما تعدنا)، وأن يكون مبهماً ، قد وضح أمره بقوله:(**عَارِضاً**)، إما تمييز وإما حال، وهذا الوجه أعرب وأفصح، وهذا الذي ذكر أنه أعرب وأفصح ليس جارياً على ما ذكره النحاة؛ لأن المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون إلا في باب رب، نحو: رب رجلاً لقيته، وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين، نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو، وأما أن الحال يوضح المبهم ويفسره، فلا نعلم أحداً ذهب إليه، وقد منع النحاة المضمر الذي يفسره ما بعده ، فلم يذكروا فيه مفعول رأى إذا كان ضميراً ، ولا أن الحال يفسر الضمير

ويوضحه"[101]. أما الرأي الثالث المنسوب إلى المبرد فقد نص عليه الفخر الرازي أيضًا وذكر أنه اختيار الزجاج[102].

وما ذكره الزمخشري من أن الضمير يوضحه الاسم المنصوب بعده، ويكون تمييزاً أو حالاً، فكونه يكون حالاً فهو ليس جاريًا على ما ذكره النحاة، وهذا باتفاق أغلبهم، كما قال أبوحيان، أما كونه تمييزاً فقد ورد في أشعار العرب من الشواهد والأدلة، التي تعضِّدُ رأي الزمخشري، منها قول الشاعر أبي القعقاع اليشكري[103]:

يصْفَحُ لِلقِنّةِ وَجْهاً جَأْباً صَفْحَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كلْباً

حيث نصب(كلباً) على أنه مفسر للضمير.

ولبعض النحاة آراء، منها: قول ابن الحاجب إن:" (كلباً) نصب على التمييز، وليس له وجه سواه، وفيه ضعف من جهة أن التمييز عن المضمر في مثل: لله دره فارساً! إنما كان؛ لأنك أضفت المدح إليه، وأنت تعني أمراً آخر، فحسن التمييز لتفسيره وذلك الأمر المتعدد في التقدير، كما حسن قوله: زيد أحسن وجهاً، وأعجبني حسنه وجهاً، وفي البيت الضمير في ذراعيه هو عين الظاهر المنصوب، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى:(**فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا**) قال: عارضاً تمييز للضمير المبهم في(رأوه)، ومثله اتفاق التمييز في قولهم: نعم رجلاً، وبئس رجلاً، فإنه تمييز للضمير عينه"[104].

وعلى ذلك فإن اعتراض أبي حيان على الزمخشري لم يكن دقيقاً، وأن ردَّه في كون التمييز المفسر للضمير محصورا في (رب، ونعم وبئس)، تخالفه الشواهد الكثيرة التي منها قول أبي القعقاع اليشكري السابق.

4-مسألة: تعدي الفعل(غدا)في قوله تعالى:[أَنِ اغْدُواْ عَلَى حَرْثِكُمْ] القلم(22).

الأفعال في اللغة العربية منها: ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له إلى مفعول، ويقال له قاصر، ومنها ما يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، ويقال له المجاوز.

وقد اصطلح النحويون على الفعل المتعدي بأنه هو :" تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به، فإن تجاوز الفعل الفاعل إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك، ولم يتجاوزه إلى مفعول به لا يسمونه متعديًا، قال أبو حيان:" تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول أو أكثر، فإن تعدى إلى غيره من المنصوبات، لم يسم متعديًا[105].

فالأفعال على هذا تنقسم قسمين: قسم يتعدى، وقسم لا يتعدى. فالذي لا يتعدى هو الذي لا يبنى منه اسم مفعول به، ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع، نحو:(جلس)، و(قام)، لا يبنى منهما اسم مفعول به، ولا يقال: بأي شيء وقع قيام زيد، ولا بأي شيء وقع جلوس بكر، والمتعدي عكسه نحو: ضرب زيد عمرًا، ألا ترى أنه يصح أن تبنى منه اسم مفعول فيقال: مضروب، ويقال: بأي شيء وقع ضرب زيد؟[106].

فإذا أردت أن تعدي ما كان لازمًا إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة، وهي الهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجرّ، قال ابن يعيش:" فأمّا الأول، وهو زيادة الهمزة في أوّله، فنحوُ:(ذهب)، و(أذهبتُه)، و(خرج)، و(أخرجته)، قال الله تعالى: [**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ**] الأحقاف(20)، وقال تعالى:[**كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ**]الأعراف(27)، ألا ترى أنه حدث بدخول الهمزة تعَد لم يكن قبلُ؟، إلا أن الغالب عليه التعدية، وأما التضعيف، فنحو قولك:(فرِح زيدٌ)، و(فرَّحتُه)، و(غرِم)، و(غرّمته)، و(نبُل)، و(نبَّلته)، و(نزل)، و(نزلتُه)، والمراد: حملته على ذلك وجعلته يفعله، ولذلك صار متعديًا بعد أن لم يكن كذلك، وهذا البناءُ يُشارِك(أفْعَلَ) في أكثرِ معانيها، إلّا أن أحدهما قد يكثر في معنى، ويقل في معنى آخر، وأما حروف الجرّ، فنحو قولك:(مررت بزيد)، و(نزلت على عمرو)، فهذه الحروف إنما دخلت على الاسمَ للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه؛ لأنها أفعال ضعُفتْ عُرْفًا واستعمالًا، فوجب تقويتُها بالحروف الجارّة، فيكون لفظه مجرورًا، وموضعه نصبًا بأنه مفعول، ولذلك يجوز فيما عُطف عليه وجهان: الجرّ والنصب، نحوُ قولك:(مررت بزيد وعمرو، وعمرًا)، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع"[107].

وقد اختلف النحويون في حذف حرف الجر، ونصب ما بعده، فذهب بعضهم إلى أن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر، كابن جني، لقوله:" لو قلت: مررت زيدًا، أو عجبت بكرًا، فحذفت حرف الجر، لم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر"[108].

وتبعه ابن الخبَّاز فقال:" واعلم أن فائدة حروف الجر تعدية معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء على حسب معانيها الدالة عليها نحو قولك: سرت من البصرة، وخرجت إلى بغداد، ولا يجوز حذف حرف الجر، فلا تقول: سرت البصرة؛ وذلك لوجهين:

أحدهما: أن حرف الجر بـــعبرة كالجزء من الاسم؛ لأنه متصل به، ولا يجوز الفصل بينهما، وبعبرة كالجزء من الفعل؛ لأن به تعدى إلى الاســم، فلو حذف لكان إجحافًا بالفعل والاسم .

الثاني: أنه عدى الفعل إلى الاســم، فلو حذف ونصــب ما بعده لم يدر أي: حرف جر تريد، ولو جر ما بعده لم يجز؛ لأنه ليس من القوة ما يعمل معه محذوفا"[109].

وقد ورد حذفه في الشّعر ضرورة، كقول الشّاعر جرير[110]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

أراد: تمرون بالديار، لاتّصالها بِهِ، وكالجزء من الفعل لكونها معدّية له، وموصِّلة إلى الاسم؛ فكلّ واحدٍ من هذين-الاسم والفعل- مفتقرٌ إلى هذا الحرف؛ فخُلُوّهُما منه إجحافٌ بهما .

وبعد أن وضــحت حقيقة التعدي في الفعل إلى المفعول بـه، وآراء بعض النحويين في دور حروف الجر في تركيب الجملة، نقف على وجه الاعتراض الذي نقله أبو حيان عن الزمخشــري، ورأيه في تعدي الفعل(غدا) في الآية الســابقة، ووجه ردِّه على الزمخشــري، فقال أبو حيان:" فإن قلت: هلا قيل:(**اغْدُواْ إِلَى حَرْثِكُمْ**)، وما معنى على؟ قلت: لما كان الغدو إليه ليصــرموه ويقطعوه، كان غدواً عليه، كما تقول: غدا عليهم العدو، ويجوز أن يضــمن الغدو، معنى الإقبال، كقولهم: يغدي عليه بالجفنة ويراح، أي فاقبلوا على حرثكم باكرين، وجوَّزالزمخشــري أن غداً يتعدى بـــــ(إلى)، ويحتاج ذلك إلى نقل، بحيث يكثر ذلك فيصـير أصـلاً فيه، ويتأول ما خالفه، والذي في حفظي أنه معدى بـ(على)"[111].

والذي يظهر مما تقدم أن أبا حيان اعترض على كلام الزمخشري في كون أن الفعل(غدا) متعدٍ بـ(إلى)، وتعديه بـ(على) يحتاج إلى تأويل أو تضمين، ويرى أن رأيه هذا يحتاج إلى نقل شواهد وأدلة بحيث يكثر ذلك، فيصـير أصلاً فيه، ويتأول ما خالفه، ثم ذكر أنه ليس في حفظه أن(غدا) معدى **بـــــ(على)** فحسـب، من دون تضـمين ولا تأويل.

غير أن الشواهد الشعرية وردت فيها تعدية الفعل(غدا) بـ(على) في غير بيت، وهو ما يؤيد وجه اعتراض أبي حيان على الزمخشري، منها قول زهير بن أبي سلمى [112]:

وقَدْ أغْدُو على ثُبَةٍ كِرامٍ نَشَاوَى واجِدينَ لَمَا نَشَاءُ

وكقول الأعشى(113)**:**

وقد غَدَوْتُ إلى الحانوتِ يتبَعُني شاوٍ مِشَلٌّ شلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

وإن كـان بعض النحويين المفســرين وافقوا أبـا حيـان في الاعتراض على الزمخشـري إلا أن بعضــهم جعله من باب التوسـع في حكم المتعدي، نذكر منهم ابن عادل الحنبلي الذي جوز تعديها بـ(على) و(إلى) أيضاً بدون قيد ولاشرط، مستدلا على ذلك بالشواهد السابقة.

ويبدو أن الزمخشري غايته من السؤال(فإن قلت: هلاَّ قيل: اغدوا إلى حرثكم ، وما معنى على؟، الكشف عن معنى بلاغي تضمنه التعدي بـ(على)، يتضح ذلك من المثال الذي ساقه الزمخشري، وهو قوله: غدا عليهم العدو، ويجوز أن يضمن الغدو معنى الإقبال كقولهم: يغدى عليهم بالجفنة ويراح(114)، أي: لما كانت(على) تفيد الاستعلاء، حسن استعمالها في المعاني التي فيها قهر وغلبة واستعلاء كأن تقول: أصابهم المطر فقضى عليهم، أي أنه أهلكهم جميعاً، ولولا على لما فهم المعنى.

الخاتمة :

يمكن أن نجمل ما توصل إليه البحث في الآتي:

1-أن ظاهرة الاعتراضــات النحوية عرفت منذ القرن الثاني الهجري، ولقيت اهتمامًا كبيراً من النحويين قديمًا وحديثًا، حتى أنهم خصــوها بمؤلفات متنوعة وبحوث علمية متعددة.

2- أن تكوين شـخصـية الزمخشـري العلمية، مبنية على أسـاس متين، في كل العلوم العربية والدينية والأدبية فهو موسـوعي متمكن بحق، واسـع الأفق في تفكيره، له آراء مستقلة، بناها على الاحتكاك الثقافي الذي اكتسبه من خلال رحلاته من خوارزم مرورًا ببغداد ثم بقائه بمكة ثلاث سـنوات في جواره الأول ومروره بالشــام وبقائه بمكة أربع سنوات في جواره الثاني، ما نتج عنه كثرة مؤلفاته وتنوعها في مجال النحو والصرف والبلاغة والأدب والمعاجم والتفسير.

3- أن من أهم الأسباب التي دفعت النحاة على الاعتراض على آراء الزمخشري والرد عليه :

أ-أنه في بداية حياته اهتم بتدريس قواعد النحو من خلال تدريس كتبه(المفصل والأنموذج، ومقدمة الأدب، والمؤتلف والمختلف)، وحينما تقدم العمر به أراد تطبيق ذلك على تفسير آيات القرآن الكريم؛ ليبرز دلالة التركيب فيها، معولاً على الإعراب الذي يخدم المعنى، فاضطرب في كلامه ولم تطرد آراؤه في مصنفاته، وجاءت في أغلبها مخالفة لرأي جمهور النحاة.

ب- اعتزاله وهو أمر قد اشتهر عنه وذاع؛ حتى سُمّي بالزمخشريّ المعتزلي ووصف بأنه داعية إلى الاعتزال والبدعة، وإن كان هذا الأمر محل خلاف بين من ترجم له فمنهم من وصفه به كالذهبي وياقوت الحموي والسيوطي، ومنهم من يرى خلاف ما سبق كعبد القهّار داوود العاني، الذي استند على ما وجده في كتب الزمخشري المتأخرة كتفسره الكشاف، أنه ندم على ما كتب من قبل، وهو يرجو التوبة من الله والثواب منه، وهو رأي مردود على ما يبدو للباحث؛ لأنه يعوزه نص يعضده.

ولعل القول برجوع الزمخشري عن اعتزاله مرده إلى تغافل بعض المترجمين له عن ذكر اعتزاله، كالسمعاني في كتابه الأنساب، وأبي البركات الأنباري في نزهة الألباء، وابن الأثير الجزري في اللباب، وغيرهم. ورفضه إملاء الكشاف على إخوانه من أفاضل الفئة الناجية العدلية، وتغيير خطبة كشافه من الحمد لله الذي خلق القرآن إلى الحمد لله الذي أنزل القرآن. ولعل كل ذلك لا يرجح نفي الاعتزال عنه أو نسبته إليه، وليس فيه خبر فصل، فلعلنا نهتدي إلى حقيقة الأمر في جهد علمي آخر.

ج- طبيعة التنافس المعروفة بين العلماء في مخالفة الرأي، بالاعتراض والرد لاسيما أن الزمخشري كان متعلماً ومعَلِّماً متميزاً في علمه، موسوعيًّا في تآليفه، عُرِف بحدّة الذكاء وتوقّد الذهن، وقوة الحافظة وجودة القريحة، مشرقي المذهب، لا ينتمي إلى المدرسة الأندلسية المغربية.

4- أن شيخي الأندلس: ابن مالك وأبا حيان كانا متابعين لكلام الزمخشري بكل تحقق ودقة مع استعمالهما أحيانًا لأسلوب الشدة في الرد والاعتراض على آرائه، بألفاظ وعبارات مختلفة، منها: أنه غفل في معظم كلامه في(الكشاف)عن المعنى، فادعَى في مسألة أن بين الهمزة وحرف العطف الواردة في القرآن الكريم، جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده، فرُدَّ عليه بعبارة (وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى)، وفي مسألة: مخالفة التابع للمتبوع في التعريف والتنكير، وُصِف رأيه بأنه غفل عن إجماع النحاة؛ لعدم تفريقه بين مصلح البدل وعطف البيان، وأحياناً يُوصف

كلامه بالبعد عن التركيب، وصرف عن الظاهر بغير ضرورة تدعو إلى ذلك، غير أن اعتراضهما أحياناً تنقصه الأدلة، وتخالفه الشواهد الكثيرة فلم يكن دقيقاً، كّردِّ أبي حيان على الزمخشري في كون التمييز المفسر للضمير محصور في (رب، ونعم وبئس).

الهوامش :

(1) كشـــف الظنون عن أســـامي الكتب والفنون1: 838، لحـاجي خليفـة، دار الفكر، بيروت، د-ط، 1402هـ/ 1982م.
(2) رسالة ماجستير لسعود بن عبد العزيز الخنين، كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام بالرياض.
(3) رسـالة دكتوراه لعصـام مصـطفى آل عبد الواحد، طبعتها مؤسـسـة المختار للنشـر والتوزيع في القاهرة، ط/1، 2008م
(4) الأشـــباه والنظائر في النحو:81/3-82، لجلال الدين الســـيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط-.ت
(5) الأنســـاب:163/3، للســـمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلّمي، دار النور الإســـلامية، بيروت، بيروت، ط/2 1400هـ.
(6) أعجب العجب في شـرح لامية العرب: 29، للزمخشـري، تحقيق: محمد إبراهـــيم حوّر، مطبعة سعد الدين، دمشق، ط/1 ، 1408هـ - 1987م.
(7) وفيـات الأعيـان وأنبـاء أبنـاء الزمـان: 170/5، تحقيق: إحســـان عباس، دار الثقافة، بيروت، د-ط-ت.
(8) المصدر نفسه وصفحته.
(9) مراصـــد الاطّلاع على أســـماء الأماكن والبقاع:2/ 669، تحقيق: علي محمد البجاويّ، بيروت، ط:1، 1412 هـ-1992م .
(10) نزهـة الألبـاب في طبقـات الأدبـاء:232، تحقيق: عطيـة عـامر، دار المعارف للطباعة والنشـــر، تونس، ط/2، 1998م، إنبـاه الرواة: 266/3، تحقيق: محمد أبو الفضـــل إبراهيم، دار الفكر العربي، القـاهرة، ط/1- 1986م، معجم الأدبـاء:92/14، تحقيق: إحســـان عبّـاس، دار الغرب الإســـلاميّ، بيروت، د- ط، 1993م.
(11) ديوان الزمخشري:271، تحقيق: عبد السـتار ضـيف، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط/1، 1425هـ-2004م.
(12) معجم الأدباء: 489/5.
(13) وفيات الأعيان:245/1.
(14) المصدر نفسه:123/19.
(15) معجم الأدباء:5/19 .
(16) بغية الوعاة: 279/2.
(17) معجم الأدباء:127/19.
(18) ينظر: مرآة الجنـان وعبرة اليقضـــان في معرفـة حوادث الزمان :269/3، لأبي محمد اليافعي ، تحقيق: عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1405هـــ- 1984م، وطبقات المفسرين: 315/2 ، لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان د-ت.
(19) ســير أعلام النبلاء: 151/20، للذهبي، تحقيق: شـــعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقســـوســـي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/8-1413هـ-1992م.
(20) معجم الأدباء:126/19 .
(21) بغية الوعاة: 279/2 .
(22) مقدمة ربيع الأبرار ونصـوص الأخبار للزمخشـري:15، رئاسـة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني، د- ط-ت.

(23) دراسات في التفسير والمفسرين:132، مطبعة أسعد، بغداد، د-ط- ت.
(24) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:8/1، رتّبه وضبطه وصحّحه محمد عبد السلام شاهين, منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1445هـ - 1995م.
(25) أطواق الذهب في المواعظ والخطب:107، شرح ألفاظه اللغوية والتزم طبعة محمد سعيد الرافع، مطبعة السعادة، د-ط، 1328هـ.
(26) الدكتور: فتحي أحمد أبولجام، أستاذ الدراسات اللغوية في كلية الآداب والتربية- جامعة صبراته.
(27) ديوان الزمخشري: 608، تحقيق: عبد الستار ضيف، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة, ط/1, 1425هـ-2004م.
(28) الصحاح: مادة (عرض) للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط/2، 1402هـ.
(29) أساس البلاغة:415. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، د- ط ، 1399هـ 1979م .
(30) ينظر: لسان العرب، مادة(عرض) لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/2، 1413هـ.
(31) ينظر: التعريفات: 150، لأبي الحسن الجرجان، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ط، 1403هـ.
(32) نكت الهميان في نكت العميان:280، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد زكي باشا، المطبعة الجمالية، القاهرة، د-ط، 1329هـ.
(33)ينظر: نفح الطيب:281/7، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، لبنان، د-ط،1388 هـ- 1967م. وبغية الوعاة :130/1.
(34) ينظر: شرح المفصل:37/5.
(35) الكتاب:135/1-13 لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3, 1408هـ- 1988م.
(36) المصدر نفسه:220/4.
(37) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:270،، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط/2، 1403هـ-1983م، وارتشاف الضرب:1643/4-1644، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1418هـ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: :95/4، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب بالقاهرة، 1421هـ-2001م.
(38) ينظر: الكتاب:135/1.
(39) ينظر: همع الهوامع:365/2.
(40) ينظر: المصدر نفسه وصفحته.
(41) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:301/9،لابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1 ،1419هـ- 1998م.
(42) سنن الترمذي:688/4، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط/2، 1395 هـ- 1975م.
(43) همع الهوامع:366/2.
(44) تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(لنبن)، لأبي الفيض محمد مرتضى الزَّبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، د-ط-ت.
(45)شرح الكافية الشافية:1515/3، وشرح التسهيل:14/4، لابن مالك، تحقيق:د.عبد الرحمن السيد،

(46) ينظر: الكتاب:3/187-189، وارتشاف الضرب:2/661، وهمع الهوامع:2/69.
(47)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:22، لابن هشـام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د- ط،1407هـ-1987م .
(48) مغني اللبيب:22.
(49) شـواهد التوضـيح والتصـحيح لمشـكلات الجامع الصـحيح:64، لابن مالك، تحقيق: طَه مُحسِـن، مكتبة ابن تيمية ط/1، 1405 هـ.
(50) الكشاف:2/ 109.
(51)المصدر نفسه:2/ 634.
(52)الكشاف المصدر نفسه: 3/523.
(53) البرهان في علوم القرآن:2/ 350، الزركشـــي، تحقيق: محمد أبو الفضـــل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركائه، ط/1، 1376هـ-1957م
(54) ينظر: المصدر نفسه:2/351.
(55)المفصل في صنعة الإعراب:437، للزمخشري، ت: علي بو ملحم، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط/1، 1993م.
(56)الكشاف:1/407.
(57)ينظر: شرح التسهيل:3/326، و شرح الجمل:1/294، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبوجناح، مطابع مؤسسة دار الكتب العلمية، 1400هـ، وارتشاف الضرب:2/605.
(58)الكشاف:1/ 415.
(59)المصدر نفسه:2/ 80.
(60) المصدر السابق:3/63.
(61) شـــرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:2/594، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني ببغداد، د-ط 1395هـ.
(62) تفسير البحر المحيط:3/ 10، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق:عرفات العشا حسونة، وصدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د- ط، 1413هـ-1992م.
(63) المصدر نفسه وصفحته.
(64) مغني اللبيب:594.
(65) المصدر نفسه:748.
(66) شرح الرضـي على الكافية:2/ 386، للرضـي الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط/3، 1982م.
(67) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:2/654.
(68)اللباب في علوم الكتاب:11/ 272.
(69)الكشاف:2/487- 488.
(70) ديوانه/43، صنعة ابن السكيت: تحقيق: شكري فيصل، دار الفكر، ط/2، 1410هـ- 1990م.
(71)شرح التسهيل:2/ 196-197.
(72) ينظر: تفسير البحر المحيط:5/366.
(73) ترجمتـه في: بغيـة الوعـاة:121، نكـت الهميـان: 280، الأعلام:7/152، للزركلي، دار العلم للملايين- لبنان ط/5، 1400 هـ.
(74) مغني اللبيب:1/139.
(75) الجنى الداني/4.
(76) تفسير البحر المحيط:1/126

(77) ينظر: الكشاف:161/1، واللباب في علوم الكتاب:20/2 .
(78) تفسير الفخر الرازى:410/1، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، د-ط، 1410هـ-1990م.
(79) تفسير البحر المحيط:334/1.
(80) اللباب في علوم الكتاب:20/2 .
(81) الدر المصون في علم الكتاب المكنون:146/1، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د-ط، 1406هـ.
(82) المصدر نفسه وصفحته.
(83) ينظر: تفسير البيضاوي:298/1، تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ط/2، 1416هـ 1996م.
(84) ينظر: ارتشاف الضرب:238/2 .
(85) الكتاب:106/1-107، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408هـ- 1988م .
(86) المقتضب:17/3، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، د-ت-ط .
(87) ينظر: الأصـــول في النحو: 144/2، لابن الســـراج، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/1، 1430هـ-2009م، وارتشاف الضرب،238/2، وهمع الهوامع:206/1.
(88) ينظر: الخصـائص: 104/2، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصـرية، د-ط-ت، وشـرح المفصل:97/4، لابن يعيش تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د-ط-ت.
(89) ينظر: الجنى الداني:368.
(90) التذييل والتكميل في شـرح كتاب التسـهيل:316/7-317، تحقيق: حسـن هنداوي، كنوز أشـبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط/1، 1430هـ-2009م.
(91) ينظر: شرح الرضي على الكافية:445/1، و473/1.
(92) تفسير الفخر الرازى:4875/1 .
(93) الدر المصون في علم الكتاب المكنون:5936/1.
(94) تفسير البحر المحيط، 523/8.
(95) ينظر: النحو الوافي:339/1، لعبّاس حسن، دار المعارف، ط/6، 1979م.
(96) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:21، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، د-ط،1387هـ-1986م.
(97) ينظر: ارتشاف الضرب:460/1.
(98) اللباب في علوم الكتاب:406/17.
(99) المصدر نفسه وصفحته.
(100) المصدر السابق وصفحته.
(101) ينظر: تفسير البحر المحيط:64/8.
(102) ينظر: تفسير الفخر الرازى:4047/1.
(103) ينظر: مغني اللبيب:528/2.
(104) اللباب في علوم الكتاب:251/17 .
(105) ارتشاف الضرب:2088/4.
(106) ينظر: شـرح التصـريح على التوضـيح:462/1، لخالد الأزهري، تحقيق: محمد باسـل عيون

(107) شرح المفصل:299/4- 300.
(108) اللمع في العربية:51، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط/2، 1421هـ-2001م.
(109) توجيه اللمع:174-175،لابن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط/2، 1428هـ- 2007 م.
(110) في ديوانه:278/1، بلفظ:(أتضمون الديارَ ولا تُحيَّا)، وفي رواية|(تمرون الديار) بلا نسبة في شرح المفصل:8/8، وشرح الجمل لابن عصفور:312/1.
(111) تفسير البحر المحيط:306/8-307.
(112) ديوانه:14، دار بيروت للطباعة والنشر، د-ط، 1402هـ -1982م..
(113) ديوانه:59، شرح وتعليق، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/7، 1403هـ.
(114) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:116/15.